صور الخبر والإنشاء في فتح الباري بشرح صحيح البخاري
مقاربة تداولية

المشرف الأستاذة الدكتورة: نعيمة سعديه
طالب دكتوراه : النذير ضبعي
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة (الجزائر)

ملخـــص:

يسعى هذا المقال إلى دراسة صور الخبر والإنشاء في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وبيان الآليات التداولية التي اعتمدها ابن حجر العسقلاني في كشف أغوارها. وقد قامت هذه الدراسة على فكرة أساسية مفادها أن الشارح لم يتوقف عند حدود النص اللساني في فهم قصد المتكلم، بل تعداه إلى عدة جوانب تداولية كالاهتمام بالمتكلم والمخاطب، وكل ما يحيط بالعملية التخاطبية؛ فقد جعل الخطاب نصا لغويا مفتوحا، استطاع من خلاله بلوغ المعنى المراد، وتأويل النصوص وحمل بعضها على خلاف ظاهرها؛ لأن الفهم الدقيق لمعاني الأحاديث النبوية الشريفة يبنى على استحضار جميع مكونات الخطاب اللغوية والسياقية، وهو ما فتح أفقا أرحب للدراسات النصية المتكاملة من وجهة نظر تداولية.

Résumé :

Le présent article a pour objectif d'étudier l'assertion et l'injonction dans "FATH AL-BARI BI CHARH SAHIH AL-BOUKHARI" (Le don du Créateur dans l'exégèse de Sahih Al-Boukhari) en faisant la lumière sur les procédés pragmatiques mis en oeuvre par son auteur Ibn HajarAlasqalany pour en explorer les profondeurs. En effet, cette étude se veut être fondée sur l'idée principale que l'exégète est allée au-delà des limites textuelles afin de saisir le vouloir-dire du locuteur. Il s'est intéressé à d'autres éléments pragmatiques tels que l'énonciateur, l'énonciataire et tout ce qui entoure la situation d'énonciation. Ainsi, pour lui, le discours est un énoncé ouvert à des lectures multiples et à des interprétations parfois même en contradiction avec la lecture littérale. Car la saisie du sens exact des hadiths prophétiques exige la réunion de tous les constituants de l'énonciation, aussi bien linguistiques que contextuels. Tout cela a permis d'ouvrir des horizons plus vastes pour des études textuelles plus approfondies du point de vue pragmatique.

مقدمـــة:

يثير خطاب ابن حجر العسقلاني في مؤلفه فتح الباري بشرح صحيح البخاري قضايا جوهرية تتعلق بالتأويل والآليات المستخدمة له، إذ إنّه ربط اللغة بالسياق لفهم القصد وتحديد المعنى الدقيق للأحاديث النبوية الشريفة، وهو ما يعد في صميم البحث التداولي، ذلك أن مزية التداولية هي اهتمامها بأقطاب العملية التواصلية، والسياق وكل ما يحيط بعملية التخاطب، وترتكز على الجانب الوظيفي للغة، وهو ما جعلها تفتح مجالا جديدا واسعا في آفاق اللسانيات، فقد بيّنت أنّ عملية التخاطب لا تقتصر على الجانب اللغوي وحده، بل تتناول أيضا عناصر خارجية كالمتكلم، والمخاطب، ومكان وزمان التخاطب، وظروف التخاطب لمعرفة قصد المتكلم والمعنى المراد.

ويعد الخبر والإنشاء من القضايا التي حظيت باهتمام كبير لدى البلاغيين القدامى، وتندرج هذه الأساليب ضمن نظرية الأفعال الكلامية في الدرس التداولي، التي أرسى دعائمها "أوستن "Austin"، وقام سيرل "J.Searle" بتطويرها، ذلك أن تقسيم العرب للأسلوب إلى قسمين: أسلوب خبري يحتمل الصدق والكذب وأسلوب إنشائي لا يحتملها، ويتحقق هذا الأخير في الواقع بمجرد النطق به، هو ما يراه "أوستن" حين ميّز بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية على أساس قدرة الملفوظ على التغيير في الواقع، وعليه فإن نظرية الأفعال الكلامية تكافئ الدراسات العربية القديمة المتعلقة بالخبر والإنشاء، وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات[1].

وسنحاول فيمل يأتي بيان أهم الجوانب التداولية التي اعتمدها ابن حجر في مباحث الخبر والإنشاء.

أولا: مباحث الخبر في فتح الباري مقاربة تداولية:

اختلفت أراء العلماء في تحديد مفهوم الخبر إلا أنه هناك قدرا مشتركا بينهم يمكن استخلاص تعريف له وهو: "ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان قائله صادقا، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبا"[2].

والأصل في الخبر أن يلقى لأحد الغرضين هما[3]:

- إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو العبارة، ويسمى ذلك الحكم فائدة الخبر.
- إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم، ويسمى ذلك لازم الفائدة.

وقد نال موضوع الأسلوب الخبري مساحة واسعة عند ابن حجر في كتابة "فتح الباري"، فهو يعقب الشرح النحوي بذكر ما في الحديث من أخبار، ويشير إلى موقع الخبر مع بيان الغرض المجازي الذي خرج إليه، وفي أحيان أخرى يكتفي العسقلاني بالقول إن الحديث ورد بصيغة الإخبار.

وتحدّث عن صدق الخبر وكذبه، حيث قال: "وَالْكَذِبُ يَدْخُلُ الْقَضِيَّةَ الإِخْبَارِيَّةَ الَّتِي يَقَعُ مُقْتَضَاهَا تَارَةً وَلا يَقَعُ أُخْرَى، وَهَذَا بِخِلافِ قَوْلِنَا وَاللَّهِ وَمَا أشبهه فَلَيْسَ الإِخْبَارُ بِهَا عَنْ أَمْرٍ خَارِجِيٍّ بَلْ هِيَ لإِنْشَاءِ الْقَسَمِ"[4].

فهو يرى أن الخبر قد يكون صادقا أو كاذبا بالاعتماد على مطابقته للواقع، أو عدم مطابقته، بخلاف الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب، وبذلك بيّن العلاقة بين الملفوظ والعالم، وهو ما يعرف عند التداوليين باتجاه المطابقة؛ وهو مفهوم تداولي ابتكره "أوستين" في كتابه مقالات فلسفية في سياق نظرية الأفعال الكلامية، ثم نقله "سيرل" من اللغة إلى فلسفة العقل[5].

يرى "سيرل" أن "العبارات الخبرية تملك اتجاه المطابقة من الكلمة إلى العالم، والأفعال التوجيهية كالأمر والالتماس والاستفهام وغيرها، والأفعال الالتزامية مثل الوعود تملك اتجاه مطابقة من العالم إلى الكلمة، ويتحقق هذا الفعل كلما ضاهى العالم محتواها القضوي، وتوصف بالإخفاق إذا لم يحدث ذلك، أما الأفعال التعبيرية كالشكر والتهنئة والتعزية فتملك اتجاه مطابقة فارغ؛ لأن هدفها هو تقرير المضمون القضوي، ولا تغيّر العالم بجعله يضاهي المضمون القضوي"[6].

وبذلك يكون الأسلوب الخبري يملك اتجاه المطابقة من العقل إلى العالم، ويمكن الحكم عليه بالصدق والكذب؛ لأنه يعبر عن كيفية وجود الأشياء في العالم الخارجي.

ويعدّ خطاب الشارح بمثابة أفعال كلامية غايتها إنجاز الفعل، خاصة تلك الأفعال المتعلقة بالواجب والحلال والحرام، فهي تتحقق بمجرد التلفظ بها، ومن النماذج التي تبرز هذه القيمة التداولية في شروحه قوله: "أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَدَّ حَلالٌ، وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ وَغَلَى وَقَذَفَ بِالزَّبَدِ حَرُمَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ"[7].

فهو في لغة التداوليين فعل كلامي يتحقق بمجرد التلفظ به؛ لأن متلقي الخطاب سينجز الفعل بمجرد تلقيه له إذا لم يكن عالما بأن عصير العنب قبل أن يشتد حلال، وإذا أشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره، فيشرب عصير العنب قبل أن يشتد، ويبتعد عنه إذا أشتد وغلى وقذف بالزّبد.

وبذلك فإن خطاب الشارح يتجاوز وظيفة النص التواصلية المتمثلة في تبادل الأقوال والأخبار إلى التأثير في المتلقي، وبرمجة سلوكه، من خلال الأفعال الإنجازية، وهو ما يجعل خطابه من منظور اللسانيات التداولية عبارة عن أفعال كلامية غايتها إنجاز الفعل.

وفي هذا السياق يذهب الفيلسوف الانجليزي "أوستن" إلى ضرورة التمييز بين صنفين من الملفوظات؛ الأولى تقريرية، والثانية تشبهها في البنية إلا أنها تختلف عنها في الوظيفة؛ لأنها لا تصف ولا تخبر عن شيء، ولا تصوّر العالم الخارجي، وقد أطلق عليها المنطوقات الأدائية[8].

فاللغة -حسب أوستن- لا تقوم بالوصف والإخبار فقط، بل لها وظائف أخرى، ويستدل على ذلك بقوله: "وعندما أقول في الكنيسة أو عند من يكتبون العقد نعم أقبل الزواج بها، فأنا في هذا المقام لا أذيع خبرا، ولا أنشره، بل إن لسان حالي يقول: "رضيت بالزواج" فماذا تسمى جملة من هذا النوع أو عبارة متلفظ بها من هذا القبيل؟ إني اقترح أن أطلق عليها مصطلح جملة إنجازية أو عبارة إنشائية... وتدلّ على أن إحداث التلفظ هو إنجاز لفعل"[9].

ولم يعتد الشارح بالصيغة اللغوية في التمييز بين الأساليب الخبرية والإنشائية، فالمتأمل في خطابه يجد أن الأساس الذي يقوم عليه النظر في تفحص الأحاديث النبوية الشريفة هو مبدأ القصدية الذي حضي باهتمام كبير من قبل التداوليين، حيث يرى "سيرل" أن الأفعال الإنجازية قصدية، فإذا لم نقصد إعطاء أمر مثلا، لا يشكل الفعل الكلامي أمرا.

وهذا ما يظهر في شرح ابن حجر لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسُرَادِقٌ، فَسَأَلْتُهُ مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: «فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ المَدِينَةِ ذَا الحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّأْمِ الجُحْفَةَ»"[10].

قال ابن حجر: قوله: "... فَرَضَهَا وَسَيَأْتِي بِلَفْظِ يُهِلُّ وَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْأَمْرُ لَا يَرِدُ بِلَفْظِ الْخَبَرِ إِلاَّ إِذَا أُرِيدَ تَأْكِيدُهُ وَتَأْكِيدُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ"[11].

بين الشارح أن القوة الإنجازية للملفوظ تحولت من التقرير إلى التوجيه؛ لأن المتكلم لا يقصد الإخبار بل يهدف إلى الأمر، على الرغم من كون القرائن البنيوية للملفوظ لا توحي بذلك، فقد تنبه إلى أن فهم الكلام هو "المعنى المستنبط من المواضعات اللغوية، أما فهم المراد أو الحمل فهو المعنى المستنبط نتيجة التفاعل بين متطلبات المواضعات اللغوية ومقتضيات القرائن المحيطة بها والنظر في سياقات الكلام ومقتضياته من أجل تطويقه لاستنباط القصد"[12].

وعليه فإنّ القصد هو الذي يتحكم في كون الجملة خبرية أو إنشائية، "فالكلام يصير خبرا إذا انظم إلى اللفظ قصد المتكلم الإخبارية"[13]، ولعل إدخال القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء جعل الصيغة اللغوية غير معتمدة في ذلك، بحيث تكون بنية الملفوظ معيارا يكشف نوع الأسلوب[14].

وحري بالبيان أن ابن يعقوب المغربي تنبه إلى معيار القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء، وهذا يقوي التوجه التداولي في الدرس العربي القديم، حيث يقول: "الكلام التام الذي يحسن السكوت عليه... يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة حصلت في الواقع... بين معنى المسند والمسند إليه فذلك الكلام خبر، وإن كان القصد من الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء"[15].

ومن النماذج التي تدعم هذا التوجه التداولي عند الشارح قوله: "وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلاَّ اللَّهُ هُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ"[16].

فقد ميز الشارح بين ما يتلفظ به المتكلم وما يقصده، فما قيل خبر، وما قصد نهي، ونعني بما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو ما يريد المتكلم تبليغه بطريقة غير مباشرة[17]، اعتمادا على قدرة السامع في فك شفراته وفهم القصد، وذلك عن طريق ما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال[18].

وبذلك فإن الصيغة اللغوية غير كافية لتحديد نوع الأسلوب، فقد تبدو العبارة اللغوية خبرية في شكلها وهي إنشائية في مضمونها أو العكس، وفي هذا السياق يقول السكاكي: "واعلم أن الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر، وكذلك الخبر، فيذكر أحدهما في موضع الآخر، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت قلّما يتفطن لها من لا يرجع إلى دربه في نوعنا هذا، ولا يعضّ فيه بضرس قاطع، والكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة افتر لك عن السّحر الحلال بما شئت"[19].

كما اهتم ابن حجر في شرحه بالمعاني الضمنية للأساليب الخبرية، ووظف كل الآليات اللغوية وغير اللغوية لكشف أغوارها، فقد تجاوزت دراسته وصف البنية والشكل النحوي، وهو ما فتح أفقا أرحب للدراسات النصية المتكاملة من وجهة نظر تداولية. ويظهر ذلك في شرحه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ"[20].

قال ابن حجر: "قَوْله لَيْسَ منا أَي من أهل سنتنا وَطَرِيقَتِنَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ إِخْرَاجُهُ عَنِ الدِّينِ وَلَكِنْ فَائِدَةُ إِيرَادِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ الْمُبَالَغَةُ فِي الرَّدْعِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِوَلَدِهِ عِنْدَ مُعَاتَبَتِهِ: لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي؛ أَيْ مَا أَنْتَ عَلَى طَرِيقَتِي".[21]

فالملاحظ أن الشارح لم يعتد بالصيغة الحرفية للخطاب، وبين أن القصد منه مخالف لما تعنيه الكلمات، مستدلا على ذلك بقول الأب معاتبا ابنه: "أنت لست مني"، فهذا لا يعني أنه ليس منه، بل يقصد أنه لا يسير على دربه.

وعليه فإن الذي لا ريب فيه هو أن خطاب الشارح وإن لم يصرح بأدواته التأويلية فإنه كان يضمر وهو يستنطق دلالات الخطاب تفكيرا منهجيا أسهمت في تشكيله الأنساق الثقافية للحضارة الإسلامية، وهو ما يتبين في شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ "[22].

يقول العسقلاني: "صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الأَمْرِ، تَقْدِيرُهُ فَلْيَصُمْ عَنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَيْسَ هَذَا الأَمْرُ لِلْوُجُوبِ"[23].

فقد استطاع الشارح بلوغ المعنى المستلزم للخطاب النبوي، وبين أن المقصود هو الأمر غير الواجب على الرغم من كون العبارة تتضمن قرائن بنيوية لا توحي بذلك كالفعل الماضي "صام".

كما تجلت الملامح التداولية عند ابن حجر في شرحه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِينَا القُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ"[24].

قال ابن حجر: "قَوْله قِيرَاطًا قِيرَاطًا كَرَّرَ قِيرَاطًا لِيَدُلَّ عَلَى تَقْسِيمِ الْقَرَارِيطِ عَلَى الْعُمَّالِ؛ لأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادَتْ تَقْسِيمَ الشَّيْءِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَرَّرَتْهُ كَمَا يُقَالُ اقْسِمْ هَذَا الْمَالَ عَلَى بَنِي فُلانٍ دِرْهَمًا دِرْهَمًا لِكُلِّ وَاحِدٍ دِرْهَمٌ"[25].

فقد استعان الشارح بأقوال العرب القدامى لفهم معنى الحديث النبوي الشريف، وهو ما يشكل سياقا ثقافيا يعين على فهم العبارات اللغوية، ونقصد بالسياق الثقافي للنصوص اللغوية "كل ما يمثل مرجعية معرفية لإمكانية التواصل اللغوي، وبعبارة أخرى إذا كانت اللغة تمثل مجموعة من القوانين العرفية الاجتماعية بدءا من المستوى الصوتي، وانتهاء بالمستوى الدلالي فإن هذه القوانين تستمد قدرتها على القيام بوظيفتها في الإطار الثقافي الأوسع"[26]، ويشتمل السياق الثقافي على "الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية، والمعلومات التاريخية، والأفكار والأعراف المشاعة بينهم، فهذا السياق هو المعين على فهم عبارات مثل "فلان جبان الكلب"، و"تجمد بينهم الجليد" ونحو ذلك مما هو مرتبط بالحياة الاجتماعية، أو له صلة بثقافة المجتمع الدينية أو السياسية أو الاجتماعية بوجه عام"[27].

ولم يكتف الشارح بالصيغ اللغوية وما يحيط بها من ظروف سياقية في تحديد القصد، بل تعدى إلى الإشارات والحركات الجسمية المصاحبة للأحاديث النبوية الشريفة، فقد حرص عليها واهتم بها، واعتمد عليها في استخراج الأحكام، وفهم المعنى المستلزم، وهو ما يتضح في شرحه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "«أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟» ثَلاَثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ - أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ»، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ"[28].

قال ابن حجر: قَوْلُهُ وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ اهْتَمَّ بِذَلِكَ حَتَّى جَلَسَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّكِئًا، وَيُفِيدُ ذَلِكَ تَأْكِيدَ تَحْرِيمِهِ وَعِظَمَ قُبْحِهِ، وَسَبَبُ الاهْتِمَامِ بِذَلِكَ كَوْنُ قَوْلِ الزُّورِ أَوْ شَهَادَةِ الزُّورِ أَسْهَلَ وُقُوعًا عَلَى النَّاسِ وَالتَّهَاوُنِ بِهَا أَكْثَرَ، فَإِنَّ الإِشْرَاكَ يَنْبُو عَنْهُ قَلْبُ الْمُسْلِمِ وَالْعُقُوقَ يَصْرِفُ عَنْهُ الطَّبْعُ، وَأَمَّا الزُّورُ فَالْحَوَامِلُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ كَالْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا فَاحْتِيجَ إِلَى الاهْتِمَامِ بِتَعْظِيمِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

لِعِظَمِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذُكِرَ مَعَهَا مِنَ الإِشْرَاكِ قَطْعًا بَلْ لِكَوْنِ مَفْسَدَةِ الزُّورِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى غَيْرِ الشَّاهِدِ بِخِلافِ الشِّرْكِ فَإِنَّ مَفْسَدَتَهُ قَاصِرَةٌ غَالِبًا"[29].

لقد أولى ابن حجر عناية كبيرة لحركة النبي صلى الله عليه وسلم المتمثلة في جلوسه بعد أن كان متكئا، وبيّن المعاني المتولدة منها، كتأكيد التحريم، وتعظيم قبح شهادة الزور، وهو ما يشكل دليلا على الاحتفاء بالبعد التداولي، لأن الاهتمام بإشارات المتكلم يسهم بشكل فعال في فهم قصد المتكلم، وهو ما يسعى إليه الدرس التداولي، ذلك أن للمتكلم "تشكيلة كاملة من المؤثرات مصدرها نبرة الصوت وكذلك ملامح الوجه، وأشكال الوقفة والحركات، وبفضل هذه الأدوات يستطيع المتكلم دائما أن يتجاوز آثار الكلمات التي يسوقها، من ذلك أن المتكلم الذي يقول: "إني أرغب في ذلك" وهو مقبل وصوته دافئ، والبسمة تعلو شفتيه سنفهم منه على أغلب الظن أنه يقصد فعلا ما يقول، وذلك بخلاف متكلم آخر يقول الكلام نفسه وهو معرض، وقد تقطبت أساريره وهو ينخر بصوت أغن"[30].

ثانيا: مباحث الإنشاء في فتح الباري مقاربة تداولية:

الإنشاء هو "الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه"[31].

وينقسم إلى قسمين[32]:

1- الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء...

2- الإنشاء غير الطلبي: هو ما لا يستدعي مطلوبا وله صيغ عدة منها: صيغ المدح والذم، التعجب، القسم، الرجاء، صيغ العقود.

والفرق بينهما هو أن الإنشاء الطلبي هو ما يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أما غير الطلبي فهو ما يقترن فيه الوجودان، أي يتحقق وجود معناه في الوقت الذي يتحقق فيه وجود لفظه، وقد اهتم البلاغيون بالإنشاء الطلبي لاختصاصه بكثير من الدلالات البلاغية، أما الإنشاء غير الطلبي فلم يعنوا به مثل قسيمه لقلة الأغراض البلاغية التي تتعلق به من ناحية، ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء من ناحية أخرى[33].

وقد تتبع ابن حجر حركية المعنى وتقلباته المستمرة للأسلوب الإنشائي، حيث ربط الخطاب بالسياق، وكل ما يحيط بالعملية التخاطبية لبيان المعنى المقصود، فقد "تبين من تطبيقات الأئمة أن دلالة سياق المقام واسعة الدلالة، وقد ظهر أثرها في جوانب مختلفة، فمعرفة قصد المتحدث أدت إلى تأويل بعض النصوص على خلاف ظاهرها، فأخرجت النص من مساق الذم إلى مساق المدح، وأثمرت دقة في الاستنباط، ومعرفة للخاص من العام"[34].

ويتجلى ذلك في شرحه لقول عمر بن الخطاب: " بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَادَاهُ عُمَرُ: أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ قَالَ: إِنِّي شُغِلْتُ..."[35]

قال ابن حجر: قوله: "قَوْلُهُ أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ أَيَّةُ بِتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ تَأْنِيثُ أَيٍّ يُسْتَفْهَمُ بِهَا، وَالسَّاعَةُ اسْمٌ لِجُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ مُقَدَّرٌ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَهَذَا الاسْتِفْهَامُ اسْتِفْهَامُ تَوْبِيخٍ وَإِنْكَارٍ وَكَأَنَّهُ يَقُولُ لِمَ تَأَخَّرْتَ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ... وَمُرَادُ عُمَرَ التَّلْمِيحُ إِلَى سَاعَاتِ التَّبْكِيرِ الَّتِي وَقَعَ التَّرْغِيبُ فِيهَا وَأَنَّهَا إِذَا انْقَضَتْ طَوَتِ الْمَلائِكَةُ الصُّحُفَ"[36].

إن هذا النص يكشف عن أوضاع غير لسانية اعتمد عليها ابن حجر لفهم القصد من الخطاب، حيث بين أن المعنى قد تحول من دلالته الحرفية المتمثلة في الاستفهام إلى معنى آخر وهو التوبيخ. وبذلك استطاع الوقوف على دقائق المعاني، حيث انتقل الشارح من مستوى دلالة الخطاب إلى مستوى تداول الخطاب ذاته. ومن هنا لا تصبح لغة الشارح مجرد لغة حاملة للفظ في الأحاديث النبوية الشريفة، بل لغة وظيفية تداولية تحمل أبعادا سياقية دينية وثقافية وتاريخية...

وقد اعتمد الشارح في تأويله لقول عمر بن الخطاب على السياق التداولي الذي "يحصر مجال التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود"[37]، فبه تكتمل الدلالة وتنجح العملية التواصلية، ويفصل الاختيار بين التأويلات المختلفة، ويتمثل في[38]:

- سياق ظرفي فعلي وجودي مرجعي: وهو المحدد لانتماء المتخاطبين وهواياتهم وبيئتهم المكانية والزمانية.
- سياق مقامي تداولي: وهو ما تفهمه الجماعة المنتمية إلى نفس الثقافة على أنها ممارسة خطابية.
- سياق تفاعلي ويقصد به تسلسل أفعال اللغة في مقطع متداخل الخطابات.
- سياق اقتضائي: ويقصد به الاقتضاءات التي يحدس بها المتلقون للخطاب من اعتقادات وانتظارات ومقاصد.

فالسياق يتمثل في الجو الخارجي الذي يلف إنتاج الخطاب من ظروف وملابسات، ويتكون من طرفي الخطاب، وهما المرسل والمرسل إليه، وما بينهما من علاقة، بالإضافة إلى مكان وزمان التلفظ، وما فيه من شخوص، كذلك العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأثر تبادل الخطاب على المتخاطبين[39].

وعليه فإن الصيغة اللغوية في كثير من الملفوظات غير كافيه لفهم قصد المتكلم، لذلك تتدخل عناصر غير لغويه كالسياق، والافتراض المسبق والمعرفة المشتركة بين لمتخاطبين، وآليات الاستدلال العقلي من طرف المتلقي، إضافة إلى مبدأ التعاون المنعقد بين المتكلم والمخاطب لفهم القصد، فالأفعال الإنجازية تتشكل من خلال العلاقات الدلالية والتداولية بين النص والسياق.[40]

وحري بالبيان أن البلاغيين القدامى تطرقوا إلى هذه الظاهرة المتمثلة في خروج الأساليب من معناها الحقيقي إلى أغراض أخرى، وفي هذا يقول السكاكي: "متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال على ما ذكر على أصله، فطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولد بمعونة قرينه الحال معنى السؤال"[41].

كما تجلت الملامح التداولية عند الشارح بشكل كبير في صيغ الأمر التي حظيت باهتمامه، حيث أشار إلى صيغه اللغوية ومعانيه المجازية، وهو ما يتجلى في شرحه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً"[42].

قال ابن حجر "وَقَوْلُهُ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً أَمْرٌ بِمَعْنَى التَّعْجِيزِ، وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّرَقِّي فِي الْحَقَارَةِ أَوِ التَّنَزُّلِ فِي الإِلْزَامِ وَالْمُرَادُ بِالذَّرَّةِ إِنْ كَانَ النَّمْلَةُ فَهُوَ مِنْ تَعْذِيبِهِمْ وَتَعْجِيزِهِمْ بِخَلْقِ الْحَيَوَانِ تَارَةً وَبِخَلْقِ الْجَمَادِ أُخْرَى"[43].

بين الشارح أن المقصود من الحديث غير ما تحمله ألفاظه، فشكل العبارة أمر، والأصل في الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب، غير أن الشارح لم يحمله على أصله، وبين أن القصد منه هو التوبيخ.

وبذلك فإن عمل الشارح يعد في صميم البحث التداولي، ذلك أن التداولية تتجاوز محددات الدلالة إلى دراسة إمكانية الكشف عن قصد المتكلم من خلال إحالة المنطوق إلى السياق لمعرفة مدى التطابق بينه وبين ظروف الاستعمال للكشف عن القوانين العامة التي تتحكم في تحديد دلالته.

ويعد النهي من الصيغ الإنشائية الطلبية التي حظيت باهتمام ابن حجر، فقد بين المعاني الحرفية له في الخطابات التي تحمل الألفاظ معانيها، ومعانيه المستلزمة إذا كانت الأقوال تبلغ أكثر مما يدل عليه مجموع الكلمات التي تكون الجملة، وهو ما يظهر في شرحه للحديث النبوي الشريف: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: أَنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كَنَّتَهُ، فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا، فَتَقُولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ، فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «الْقَنِي بِهِ»، فَلَقِيتُهُ بَعْدُ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟» قَالَ: كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَخْتِمُ؟»، قَالَ: كُلَّ لَيْلَةٍ، قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلاَثَةً، وَاقْرَإِ القُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: قُلْتُ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ فِي الجُمُعَةِ»[44].

قال ابن حجر: " وَكَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الزِّيَادَةِ لَيْسَ عَلَى التَّحْرِيمِ كَمَا أَنَّ الأَمْرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ مِنْ قَرَائِنِ الْحَالِ الَّتِي أَرْشَدَ إِلَيْهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ النَّظَرُ إِلَى عَجْزِهِ عَنْ سِوَى ذَلِكَ فِي الْحَالِ

أَوْ فِي الْمَالِ، وَأَغْرَبَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ فَقَالَ: يَحْرُمُ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لا تَقْدِيرَ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ النَّشَاطِ وَالْقُوَّةِ، فَعَلَى هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ الأَحْوَالِ وَالأَشْخَاصِ."[45]

إن النهي يراد به الكف عن القيام بالفعل ويفيد التحريم، فهو بمنزله الأمر الذي يفيد الوجوب، وفي هذا يقول المبرد: "الطلب من النهي بمنزلته من الأمر، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر"[46]. غير أن الشارح حمله على غير محمله، إذ يرى أن النهي هنا لا يفيد التحريم، والأمر لا يفيد الوجوب، مستندا في ذلك على قرائن الحال التي أرشد إليها السياق، وذلك حسب الأحوال والأشخاص، وهو ما لا يراه بعض الظاهرية الذين يعتمدون على الصيغة اللغوية الحرفية في الحكم، لذلك حرموا قراءة القرآن في أقل من ثلاثة أيام.

فقد استند الشارح في تأويله على معارف سياقية أسهمت في تحديد المعنى المقصود، وهذه المعارف تجعل متلقي الخطاب لا يقف عند ظاهر النص لفهم المعنى المقصود، بل يتعدى ذلك؛ لأن الفهم الدقيق لمعاني الأحاديث النبوية الشريفة يبنى على استحضار جميع مكونات الخطاب اللغوية والسياقية، فالمعنى "ليس فيما يقول النحاة، أو ما تقول المعاجم، على ما لكليهما من أهمية، ولا في العمليات المعرفية المجرّدة من سياقاتها، لكن فيما يقصد من يستخدم اللغة وما يريد، وفيما يفهم من يتلقاها –استماعا أو قراءة- وفيما ينتج من دلالات من خلال ظروف السياق"[47].

فقد تنبه ابن حجر إلى أن "المعنى الذي يقصده المتكلم يتخذ له من الوسائل اللغوية والمقامية ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب"[48]. لذلك فإن هذا الصنف من الأفعال يتم التوصّل إليه بعد القيام بعملية استدلالية، تصبح معها البنية اللغوية الظاهرة للملفوظ مجرد ممر أو معبر للوصول إلى الفعل الإنجازي غير المباشر، الذي يقصده المتكلم[49].

خاتمة البحث:

في ختام هذا البحث توصّلت إلى مجموعة من النتائج، وهي كالآتي:

وظف ابن حجر العسقلاني كل الآليات اللغوية وغير اللغوية في شرحه للأحاديث النبوية الشريفة، لمعرفه المعنى الدقيق لها، وبين الأغراض المجازية للخطابات التي يكون القصد منها مخالفا لما تعنيه الكلمات.

لم يتقيد الشارح بالصيغة اللغوية في بيانه لنوع الأسلوب، فالمتأمل في شروحه يجد أن الأساس الذي يعتمد عليه هو مبدأ القصدية في تفريقه بين الأساليب، وبذلك تفطن إلى أن بنية الملفوظ غير كافية لبيان نوع الأسلوب، فهناك عدة عوامل أخرى تتحكم في كون الجملة خبرية أو إنشائية.

لم يكتف الشارح بالصيغ اللغوية وما يحيط بها من ظروف سياقية في تحديد القصد، بل تعدى إلى الإشارات والحركات الجسمية المصاحبة للأحاديث النبوية الشريفة، حيث حرص عليها واهتم بها، واعتمد عليها في استخراج الأحكام، وفهم المعنى المقصود.

الهوامش والمراجع والمصادر :

1- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطبعة بيروت، لبنان، ص 49.

2 - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص46.

3- المرجع نفسه، ص50.

4- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1379هـ، ج11، ص538.

5 - ينظر جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، ص 152.

6- ينظر: صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص222.

7- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379، ج10، ص43.

8- ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطبعة والنشر، بيروت ط1، 1993، ص 137.

9-أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر فينيني، إفريقيا الشرق، 1991 ص 17.

10 -البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط1، 2000، ج2، ص 133.

11 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج3، ص387.

12- محمد عبد الفتاح الخطيب، القراءة الحديثة للسنة النبوية، وضرورة تأسيس أجرومية لفقه البلاغ النبوي، بحث من ضمن أبحاث السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، ج1، ص 323-324.

13- شرح اللمع، تحقيق:عبد المجيد تركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، مجلد2، ص 568.

14- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص81.

15-ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، (ضمن شروح التلخيص)، ج1، ص72.

16- العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج6، ص150.

17- ينظر، آن روبول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، ص56.

18- ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

19- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 431.

20- البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص 81.

21- العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج3، ص163.

22- البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص 35.

23 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج4، ص193.

24- البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص 116.

25- العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج2، ص39.

26 - نصر حامد أبو زيد، النص والسلطة والحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط4، 2000، ص 97-98.

27- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الاسلامي بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص161.

28 - البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص 172.

29 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج5، ص263.

30- ج.براون، ج.يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي، الرياض، دط، 1997، ص5.

31 - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص69.

32- 32 - ينظر: عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط3، 1985، ص 13.

33 - ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص73-74.

34- عبد المحسن التخيفي، دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث الشريف، من ضمن أبحاث السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، ج1، ص260-261.

35 - البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص 2.

36 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج2، ص359.

37- محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991، ص 52.
38 -فرانسوازأرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علواش، مركز الإنماء القومي، دط، ص 62.
39- ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط01، 2004، ص 45.
40- ينظر:فاندايك، علم النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط1، 2001، ص 146.
41-السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، دط، ص132.
42- البخاري، صحيح البخاري، ج9، ص 161.
43 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج13، ص534.
44 - البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص196.
45 - العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج9، ص97.
46-أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضمة، وزارة الأوقاف، مصر، ط1، 1994، ج2، ص 133.
47- بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 20.
48- محمود احمد، نحلة آفاق جديدة، ص 108.
49- ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب ص 370.